العدد (2222) السنة التاسعة - الأثنين (15) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نائب رئيس الوقف السني ينفي الفساد في دوائره

الصميدعي لـ (المدى): رجال الدين يقفون بالضد من الأقاليم الطائفية

الدواوين في العراق ترفض الاندماج في وزارة واحدة

أكد نائب رئيس الوقف السني للشؤون الدينية محمود الصميدعي أن مشروع الأقاليم يحتاج إلى دراسة عميقة قبل التفكير بتنفيذه، رافضا تشكيلها على أساس طائفي، فيما تحفظ على خضوع دواوين الأوقاف للمحاصصة السياسية بين الكتل الفائزة في الانتخابات.

جاء ذلك في مقابلة أجرتها معه "المدى" كشف فيها عن تقديم ديوانه طلبا للبرلمان لاستبدال اسمه من السني إلى العراقي أو الإسلامي.

وفي الاتهامات التي تثار من قبل بعض الأطراف السياسية بشأن الفساد، نفى الصميدعي جميع هذه الاتهامات مطالبا بدليل عليها، كما أعلن رفض كل من ديواني الوقف السني والشيعي دمجهما بالبعض، لكنه ترك الأمر لتقدير الأطراف السياسية التي تبحث عن المرحلة الثانية للترشيق، مشيدا بالعلاقات التي ما بين الوقفين.

□ حاوره / إياس حسام الساموك

وقال الصميدعي أن الدستور العراقي يبيح تشكيل الأقاليم ضمن الدولة المركزية، وليس التقسيم مستدركا بالقول "قد يفهم البعض من الاقاليم تقسيما للعراق إلا أن الحقيقة تقول عكس ذلك فلا يوجد تقسيم ضمن الأقاليم".

وبالرغم من ذلك، يبدي الصميدعي مخاوفه أن تكون الأقاليم تمهيدا للتقسيم إذا كانت على أساس طائفي أو اثني، ويبين "هناك رأي غربي حمله نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدين وصرح به أكثر من مرة"، متابعا أن الأمر بهذه الصيغة يعني إضعاف العراق والذي يشكل قوة لا يستهان بها في المنطقة"، مشددا على أن جميع مكونات الشعب العراقي ترفض التقسيم جملة وتفصيلا على اعتبار أن البلاد واحدة، مؤكدا ضرورة إبقائه على قوته وثقله وعراقته وسط المنطقة العربية. وينقل نائب رئيس الوقف السني عن السياسيين قولهم "أن المطالبة بالأقاليم جاءت على خلفية الشعور بالتهميش لأطراف معينة ولمحافظات عدة"، رافضا الحديث عن الإقليم السني فحسب، وتابع "أول من طالبت به محافظة البصرة ومن ثم ميسان وذي قار والأنبار فصلاح الدين".ويرى الصميدعي أن الأمر ينبغي ان يدرس بصورة مستفيضة كي يخرج المطالبون بالأقاليم بحصيلة تشكل رأي منطقي، مستطردا "أن الأقاليم مسألة في غاية الخطورة لا يمكن الاستعجال باتخاذ الرأي بها"، لافتا إلى أنه في حال وجود مصلحة للعراق فلا ضير بالأمر، أما إذا كان بتشكيلها تمهيدا لإضعافه وتمزيقه فالوقف السني يرفضه لأنه يأمل بقوة العراق ووحدة وسلامة أراضيه وبقائه قبلة للمنطقة ودول الجوار.

ويرفض الصميدعي تشكيل الأقاليم على أساس طائفي، أن كان لا بد من تشكيلها على اعتبار ان تصنيفها –طائفيا– ستكون له آثار مدمرة على المجتمع العراقي للمستوى البعيد، متسائلا "لو شكل الإقليم السني من محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى والموصل ألا يوجد فيها نسبة كبيرة من الشيعة؟ والعكس في المحافظات الجنوبية ألا توجد فيها نسبة كبيرة من السنة؟"، مشددا على ضرورة الابتعاد عن هذه المسميات فضلا عن الدراسة المستفيضة لمشروع الأقاليم قبل التفكير به، أو المطالبة به حتى لا يكون العراق عرضة للتقسيم. وأكد الصميدعي وجود أساليب أخرى يمكن الضغط بها على الحكومة لتحقيق المطالب الشعبية غير التفكير بتشكيل الأقاليم. مشيرا إلى أن موقف رجال الدين معروف برفض التقسيم، مستدركا "لكن هذا لا يعني رفضهم للأقاليم إذا كانت ضمن حكومة مركزية قوية مشكلة من أطياف الشعب كافة، وبشكل متوازن ولها مصلحة البلد"، منوها إلى وجود تجارب في دول أخرى يمكن الاستدلال بها في هذا الموضوع كالذي يحصل في ألمانيا حيث توجد فدراليات. وبخصوص ما يشعر به سكان محافظات الوسط يقول نائب رئيس الوقف السني، "هناك مطالب لدى الشارع بتشكيل الأقاليم دون النظر بما تؤول إليه النتائج وهم يتخذونه مجرد شعار"، مبينا "يتصورون المسألة بسيطة جدا تتعلق بالمطالبة بالإقليم فقط حتى يشعر المواطن في هذه المناطق بالراحة الكاملة وكأنه يأخذ حقوقه جميعها". ويذهب الصميدعي إلى أبعد من ذلك بالقول "هناك من يرغب بالتقسيم حتى يتخلص من الحيف الذي يشعر به"، واصفا الأمر في هذه الحالة بغاية الخطورة وينبغي إيجاد الحلول المناسبة له وبأسرع وقت ممكن. وبحسب ما يرى الصميدعي فأن الطائفية ليست دينية بقدر ما هي سياسية وحزبية، متابعا إن الكتل السياسية في هذه المحافظات تنتقد ضعف الجانب الخدمي والصلاحيات وتهميش فئات معينة ودعا الكثيرون لهذا الأمر، مجددا مطالبته بضرورة دراسة الأمر من قبل معاهد سياسية وإستراتيجية متخصصة بالأقاليم ومعرفة جدواها مقارنة بالمجتمع العراقي، وأن تخرج بنتيجة من الممكن التي تكون المطالبة بها أو رفضها". وكان رئيس البرلمان أكد في وقت سابق شعور طيف معين في العراق بتهميش كبير الأمر الذي يجعلهم يفكرون بالإقليم أو الانفصال إلا أن تصريحه لاقى اعتراضات كبيرة من الكتل السياسية كان من بينها انسحاب أحد النواب في الكتلة التي ينتمي إليها وهو عبد الرحمن اللوزي. الصميدعي يرى أن تصريح النجيفي لم يأت من فراغ وهناك من يعتبره موفقا وهناك من وقف بالضد منه، لكنه استدرك تصريحه بالقول "أنا مع وحدة العراق ولست مع التقسيم"، مشددا على ضرورة أن يحسن الظن به فيما استدركه على نفسه. وفي موضوع علاقة الوقف السني مع الكتل السياسية الأخرى لاسيما ائتلاف العراقية يقول الصميدعي "أن الوزارات والهيئات خاضعة للكتل ولكن لا ينبغي خضوع دواوين الأوقاف الدينية إلى المحاصصة السياسية"، مستدركا بالقول "يبدو أن هناك رأياً بإخضاعها للاستحقاقات السياسية"، نافيا علمه بأي كتلة من المفترض أن يكون الوقف السني في حال خضوعه للاستحقاقات السياسية يكون لها.

> **كان للوقفين السُني والشيعي الأثر الواضح في درء الفتنة التي اراد من له مصلحة اشعالها**

ويتابع "يجب أن يكون الوقف السني إذا تمت المحاصصة السياسية على الأوقاف ضمن استحقاق القائمة العراقية على اعتبار أن القائمة وبشكل كبير منها تمثل طيفا معينا والوقف الشيعي للتحالف الوطني الممثل لطيف آخر"، مبينا أن الوقفين يرفضان هذه المسميات، وقال "لنا تعاون طيب وكبير مع الوقف الشيعي ولكلا الديوانين الأثر الواضح في درء الفتن التي أراد إحداثها من له مصلحة إشعال الفتن الطائفية في البلاد". كاشفا عن تقديم ديوانه مشروعا إلى البرلمان لتغيير اسمه من السني إلى الوقف الإسلامي حتى يتم تجنب الأسماء الطائفية، وأردف "خاطبنا الوقف الشيعي حتى يتم تغيير اسم ديوانهم إلى اسم آخر كديوان الوقف العراقي أو العتبات المقدسة".

وتجنب الصميدعي الخوض في المشاكل التي بين الوقف السني وجبهة الحوار الوطني بقيادة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك مكتفيا بالقول "إن الخلاف أمر وارد وقد تكون وراءه أسباب شخصية"، مستطردا: أن هناك من يتهم الوقف السني بوجود حالات فساد فيه، وقال "إن الذي يتهم الوقف عليه المجيء بدليل، يثبت ما ادعاه بحقنا وليس لدينا من الفساد شيء". وعن مدى إمكانية بقاء الصميدعي ورئيس الوقف السني أحمد عبد الغفور السامرائي في مناصبهم في حال خضوع الوقف إلى التقسيمات السياسية، يوضح الصميدعي "نحن هنا نقدم خدمة لديننا ولأهلنا سواء بالبقاء في المناصب أو بتركها دون النظر إلى أي كتلة أخرى"، مضيفا "إن كان الرأي في مسألة الخضوع أن يأتي من يحل مكاننا فان الأمر لهم". وتناولت وسائل الإعلام عن سياسيين مقربين من زعماء الكتل نيتهم جمع الأوقاف في وزارة واحدة، ضمن إجراءات المرحلة الثانية من الترشيق الحكومي، إلا أن نائب رئيس الوقف السني، قال "كل من الوقف السني والشيعي يرفض هذا الأمر لأننا أعلم بمبررات الرفض وتحدثنا به مرارا، وأن دمج الوقفين يقضي إلى مشاكل وان واقع العراق فيه سنة وشيعة"، متابعا "ليس من الطائفية أن يقوم الوقف الشيعي بحماية أملاك الوقف كما هو بالنسبة للوقف السني وللأديان الأخرى يقوم على شؤونهم"، مؤكدا "ليس من مصلحة العراق أن يدمج الوقفان".

كما نفى الصميدعي مخاطبة الحكومة الوقف السني بشموله بالترشيق ودمجه بالوقف الشيعي والأوقاف الأخرى لتشكيل وزارة أوقاف دينية، غير أنه خلص إلى "إذا كان الدمج لا بد منه فنحن لا نقف أمام تيار الكتل والحكومة، وعلينا توضيح سلبيات الدمج وإيجابياته ونترك الأمر لأصحاب القرار السياسي".

كتابة على الحيطان

الخبراء الدوليون.. من التحالف أم من العراقية!!

■ عامر القيسي

آخر القناعات في المسرحية العراقية الطويلة، إننا أصبحنا بحاجة ماسة لخبراء دوليين من أجل إعادة النظر بهيكلية الدولة العراقية، وكشف عن هذه القناعة مؤخرا السيد رئيس الوزراء نوري المالكي وهذا الكشف يعبر بصورة لا تقبل الجدل أننا قد فشلنا في هيكلة الدولة بصورة صحيحة وان الطريق الذي سرنا به منذ ثماني سنوات لم يصل بنا حتى إلى حافات دولة حقيقية أو شبه حقيقية. فقد مارست الطبقة الحاكمة كل الممارسات الخاطئة التي قادت أخيرا إلى الاعتراف بان هذه الطبقة نفسها غير مؤهلة لهيكلة دولة وإعادة بنائها، وبالرغم من أن الأسباب التي قادها السيد المالكي لهذه الحاجة أسباب واهية بكل المقاييس "الهيئات المستقلة وكثرة الوزراء"، إلا أن الحقيقة الساطعة الآن، إن من قادونا كل هذه الفترة غير مؤهلين لتنفيذ كل الشعارات التي رفعوها أثناء الحملات الانتخابية وقبلها وبعدها من أنهم يعملون على بناء دولة حقيقية مثل بقية دول العالم.

الهيئات المستقلة من صنع أيدينا والتضخم بأعداد الوزارات صنعته التوافقات السياسية، والسؤال هو، هل هذه هي أسس بناء وهيكلة دولة فيما لو تم حل هاتين المعضلتين؟ الجواب، لا، بكل تأكيد لان مواصفات الدولة لا تقوم على مثل هذه الأسس فقط، لان بناء الدولة عملية شاقة وتراكمية وتحتاج بداية إلى كفاءات وخبرات هي للأسف غير متوفرة في طبقتنا السياسية التي أفلحت بامتياز في استكمال تدمير البلاد عبر إغراقها بالصراعات السياسية الثانوية والفساد المالي الذي حصدنا فيه الجوائز والميداليات الذهبية في المحافل الدولية!!

لن نناقش هنا كيف تبنى الدولة ولا من الذي يبنيها ولا الطرق المؤدية إليها.. سنقول فقط إننا أمام مشكلة جديدة ستمنع حتى الخبراء الدوليين من الوصول إلى العراق، وإذا وصل السادة الخبراء فلن يصلوا قبل سنوات. والسبب واضح وبسيط، لان طبقتنا السياسية ستعترض على المقترح أولا وسيتخاصم القوم على دستورية الرأي من عدمه، وهل ستؤدي هذه الخطوة إلى التدخل بالشأن الداخلي ورسم سياسات البلاد. رغم إننا في عز موسم التدخلات الخارجية في شؤوننا فضلاً عن أننا لا نمتلك سياسات واضحة على كل المستويات الداخلية "تصاعد الأزمات وتوالدها"، وخارجيا لم نفلح في جعل الجيران يحترمون وجودنا، والدليل أننا تحولنا إلى ورقة سياسية بيد الجيران للحصول على مكاسب لهم من الأميركان وغير الأميركان.

المرجح أن طبقتنا السياسية ستنسى على ما اعتقد، القضايا الكثيرة والكبيرة المختلف عليها مثل مجلس السياسات الإستراتيجية والترشيق الحكومي وقضايا الفساد المالي والوزراء الأمنيين والكهرباء ومعالجة المشكلات مع دول الجوار.. الخ وسوف "يعرّتون" بقضية جديدة اسمها "الخبراء الدوليون"، سيختلفون أولا عن منشأ هؤلاء الخبراء، أن كانوا من أميركا المحتلة أم من الجار الإسلامي أم من جزر الواق واق، وربما تصل مستوى الخلافات إلى البحث عن الهوية الطائفية لهؤلاء الخبراء، إذا تمت الموافقة على مقترح المالكي، الذي واجه منذ البداية الانتقادات باعتباره "تدخلا"، في الشأن الداخلي! وربما سيسأل القوم لدينا عن توجهات الخبير إن كان متعاطفا مع العراقية أم مع التحالف الوطني أم مع ابو درع!! ومثل هذه الأفكار المفترضة ليست من باب السخرية لان تجربتنا مع سياسيينا قدمت لنا الكثير من فصول الكوميديا السوداء التي أبكتنا وألمتنا. ولكي لا نفتري على احد اقرأوا معنا تصريحات لأعضاء في مجلس النواب حول هذه القضية..

– قضية الخبراء الدوليين مخالفة دستورية.

– مجلس النواب هو المسؤول عن هيكلة الدولة.

– مع المقترح شرط ألا يكون منفذا للتدخل في شؤوننا الداخلية.

– لدينا الكثير من الخبرات ولا ضرورة للاستنجاد بالخبراء الدوليين.

– ينبغي الحصول على موافقة الكتل السياسية قبل طرحه.

– نستعين نعم ولكن لا نستبعد العراقيين.

وهذا أول الغيث.... واللبيب من الإشارة يفهم!!

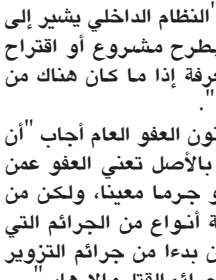

أعلام

وتوت: سنقيل قادة شرطة المحافظات

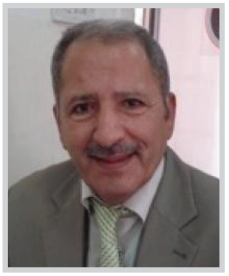

■ هدد نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع إسكندر وتوت قيادات شرطة المحافظات بإقالتهم إذا استمرت الخروقات الأمنية في محافظاتهم، وقال وتوت: "أن لجنة الأمن والدفاع اجتمعت مع جميع قيادات شرطة المحافظات وأعطتهم خططا عامة لمنع الحوادث الأمنية وخاصة استهداف المسؤولين بالأسلحة الكاتمة".

وأضاف أن "المحافظات التي ستتكرر بها الخروقات الأمنية سيتم إقالة قائد شرطتها إضافة إلى المسؤول عن التقصير في المحافظة."وأشار إلى أن "محافظة الموصل وكركوك وديالى وبغداد من المحافظات التي تشهد أكثر الخروقات الأمنية، لذلك في حال تكرار الخروقات الأمنية فيها سيتم تغيير قياداتها ومحاسبتهم.

دخيل: لم تقدم الحكومة برنامجها

■ اعتبرت النائبة عن التحالف الكردستاني فيان دخيل ما وصل إلى الأعضاء والى مجلس النواب من برنامج حكومي بأنه عبارة عن استمارات تقييم لا يمثل برنامجا حكوميا".وقالت "ما وصل إلى مجلس النواب لا يمكن أن يعتمد عليه لأنه مجرد استمارات تقييم لفترة المئة يوم ما بين مجلس الوزراء والوزارات".وأضافت دخيل انه "لا توجد اي استمارة توضح عمل الوزارة وإستراتيجيتها للمرحلة المقبلة والمعوقات التي تواجه عملها والحلول التي تقترحها". وبينت أن "استضافات الوزراء في مجلس النواب خلال الجلسات الماضية أوضحت لنا أن الوزارات ليس لها إستراتيجية محددة".

الشمري: اغلب السجانين غير صالحين

■ أكد وزير العدل حسن الشمري أن أغلب حراس سجون الإصلاح لا يصلحون كحراس إصلاحيين مطلقا.

وقال الشمري إن اغلب سجون الإصلاح في البلاد مسؤول عنها حراس لا يصلحون لهذه المهمة مطلقا"، مبينا "وجود خطط لتفعيل وتجديد صفوف الحراس الإصلاحيين من خلال التركيز على الشخصيات الكفوءة، إضافة إلى تطبيق خطط الوزارة الرامية إلى للقضاء على المفسدين من الحراس".

وأشار الشمري إلى أن إلقاء القبض على عدد من الحراس المفسدين أسهم في كشف العديد من الخروقات التي كانت تحدث في السابق من خلال اعترافات الشخصيات الفاسدة".

الجلسة شهدت مشادة كلامية بين الدوري والموسوي

الانتهاء من القراءة الأولى لـ"العفو العام".. والكتل تنتظر التعديل لإقراره

□ بغداد / احمد الموسوي

بعد انتهاء القراءة الأولى من قانون العفو العام، أكد ائتلاف دولة القانون أن المشروع لن يطال الذين تلطخت أيديهم بدماء العراقيين، فيما رفض ائتلاف العراقية شمول من أفاد من العفو السابق.

يأتي ذلك في وقت أبدى ائتلاف الكتل الكردستانية ملاحظاته على المشروع.

وبحسب مصادر صحفية، فأن الجلسة تخللتها مشادة كلامية بين النائبة عن التيار الصدري مها الدوري والنائبة عن دولة القانون سميرة الموسوي، بعد رفض الأخيرة تضمين قانون العفو العام، العفو عن "المليشيات" والمجاميع المسلحة، فيما رفعت رئاسة المجلس الجلسة نصف ساعة بسبب هذه المشادة.

القيادي في دولة القانون، عبد الهادي الحساني قال "إننا نؤمن بان يكون القانون فوق كل شيء، وبالتالي يجب أن يحاسب الفاسد، وان يطلق سراح كل من لم يكن كذلك، وان العفو عن الذين تلطخت أيديهم بدماء العراقيين هو أمر غير وارد".

وتابع الحساني "أن قانون العفو العام سوف لن يشمل مرتكبي الجرائم الكبرى كالقتل والإرهاب، حيث أننا في مجلس النواب نسعى إلى بناء دولة تحترم القانون وتقتص من الذين يتطاولون عليه".

وعمّا إذا كان مشروع العفو العام صفقة سياسية، أشار الحساني إلى أنه "لا صفقات سياسية، وليس هناك من جهة داخل مجلس النواب تسعى إلى ذلك"، وتابع الحساني:"العفو العام السابق أدى إلى زيادة الجريمة، وبالتالي من الواجب علينا أن نكون أكثر حذرا هذه المرة".

وتوقع القيادي في دولة القانون، "ستكون القراءة الثانية في اليومين المقبلين، وسيكون مجلس النواب حريصاً على ألا يطال العفو كل من ارتكب ظلامة بحق الشعب العراقي".

إلى ذلك، وفي سياق متصل دعت القائمة العراقية، أمس الأحد، إلى عدم شمول من ارتكب جرائم واعفي عنهم وفق قانون العفو العام السابق وارتكب جرائم أخرى في القانون الجديد، فضلا عن معالجة موضوع المخبر السري، مؤكدة في الوقت نفسه أن وجود قانون عفو عام لا يعني الدفاع عن مرتكبي الجرائم.

وقال النائب عن العراقية والقيادي بجبهة الحوار حيدر الملا في مؤتمر صحافي عقده، أمس إن "القائمة العراقية تؤكد ضرورة وجود قانون عفو عام"، مشيرا إلى أن "هناك لجاناً تناقش هذا القانون، منها لجنة حقوق الإنسان".

وأضاف الملا، أن "العراقية لديها عدد من الملاحظات حول هذا القانون أهمها أن يكون هناك نص في القانون بأن لا يشمل الذين ارتكبوا جرائم واعفي عنه وفق قانون العفو العام السابق وارتكبوا جرائم مرة أخرى"، مبينا أن "من ملاحظات القائمة العراقية أيضا معالجة موضوع المخبر السري لأنه قصم ظهر الكثير من أبناء الشعب".

وأشار القيادي في العراقية إلى أن "وجود قانون عفو عام لا يعني الدفاع عن مرتكبي الجرائم، وإنما هناك خروق في عمل الأجهزة الأمنية مما ادخل الكثير من الأبرياء في السجون"، لافتا إلى أن "الكتل السياسية لديها الكثير من الملاحظات على القانون وجميع تفاصيله ستترك للجان وأصحاب الخبرة والمعرفة".

من جهته أكد ائتلاف الكتل الكردستانية أنه وبالرغم من الموافقة على مبدأ المشروع، إلا أن مضمونه لن يمر بسهولة، ففي اتصال هاتفي أجرته المدى يوم أمس مع النائب عن الائتلاف شوان محمد طه تحدث فيه "طرح مشروع القانون هذا على مجلس النواب للمرة السادسة، إلا أننا في الائتلاف كانت لدينا ملاحظات عديدة في كل مرة"، وتساءل شوان، "فإذا عفونا عن الإرهابيين والقتلة والزناة لمن ستبقى السجون؟".

وأضاف النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية أن "مشروع القانون هذا لن يمر بسهولة فلن نسمح بان يخرج الذين تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء"، وتابع شوان أنه "كان على الأجدر بالحكومة ان تقوم بتصفية الملفات داخل السجون العراقية".

وفي سياق متصل أكدت النائبة عن كتلة الأحرار لقاء آل ياسين "أن التصويت على مبدأ مشروع القانون قد تم بالإجماع وهناك مداولات لمضمونه، وسيساهم هذا المشروع في رجوع الكثير من الأبرياء إلى عوائلهم"، وتابعت آل ياسين أنه "سيستثنى من القانون كل متهم بتعاطي المخدرات، ومرتكبي المحارم، وبعض جرائم الإرهاب، وسيشمل الأبرياء داخل السجون وكل من لم يذكر القانون تهمهم، والسجناء الذين تمت إعادة تأهيلهم".

الخبير القانوني طارق حرب قال "إن كل مشروع قانون أو اقتراح قانون يعرض على مجلس النواب لا بد من التصويت عليه من حيث المبدأ، فإذا تم الاتفاق عليه يصار إلى قراءة مضمونه عدة قراءات حتى الاتفاق عليه كليا، أما إذا لم يتم الاتفاق عليه من ناحية المبدأ، فيكون من غير الضروري تداوله في قراءات أخرى".

وتابع حرب أن "النظام الداخلي يشير إلى ذلك فيجب أن يطرح مشروع أو اقتراح القانون بغية معرفة إذا ما كان هناك من اتفاق على المبدأ".

وعن مشروع قانون العفو العام أجاب "أن فكرة العفو هي بالأصل تعني العفو عمن ارتكب خطئا أو جرما معينا، ولكن من الضروري معرفة أنواع من الجرائم التي سيشملها القانون بدءا من جرائم التزوير والاحتيال حتى جرائم القتل والإرهاب".

وكان التيار الصدري أعلن في ٢٧ من آذار الماضي، تقديمه مشروع قانون للعفو العام عن الموقوفين والمحكومين باستثناء من كانت قضاياهم تتعلق بالفساد المالي أو الإرهاب، في حين أشار إلى أن ملف السجون بحاجة إلى ثورة وصفها بالشجاعة.

وسبق لمنظمة العفو الدولية أن كشفت في تقرير صدر، في ١٢ من أيلول من العام الماضي، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون العراقية، لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد من المعتقلين أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة من قبل المحققين أو حراس السجون الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم. وكانت منظمة العفو الدولية أعلنت في تقرير صدر في كانون الثاني الماضي، أن العراق يدير سجوناً سرية، يتعرض فيها السجناء إلى عمليات تعذيب روتينية لانتزاع اعترافات يتم استخدامها لإدانتهم، مبيناً أن قوات الأمن العراقية تستخدم التعذيب وغيره من ضرب وسوء معاملة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين الذين يحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، لاسيما في مرافق الاحتجاز، فيما فندت وزارة العدل العراقية التقرير، مؤكدة أن تواجد الأجهزة الأمنية داخل السجون يهدف إلى توفير الحماية لها.